مجلة شهرية، محكمة متعددة التخصصات
تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم
القانونية، الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

العدد العاشر Eighth Issue

مارس March 2026

الرقم المعياري الدولي : e-ISSN : 3085 - 5039

رقم الصحافة : Press number : 1/2025

10

مجلة المقالات الدولية

العدد العاشر، مارس 2026

e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر مجلة المقالات الدولية أن تضع بين أيدي القراء والباحثين العدد العاشر، في سياق رسالتها العلمية الرامية إلى دعم البحث الأكاديمي الرصين، وترسيخ ثقافة النشر العلمي الموثوق. ونغتنم هذه المناسبة للتذكير بفهرسة المجلة ضمن معامل التأثير العربي (AIF)، بما يمثله ذلك من اعتراف علمي رسمي، وكونه أحد المعايير المعتمدة في تصنيف الجامعات العربية ضمن أول تصنيف عربي للجامعات. كما نعتز باستمرار إدراج المجلة ضمن International Scientific Indexing (ISI)، في خطوة نوعية تجسد ثقة الأوساط العلمية في جودة ما تنشره المجلة، وتسهم في توسيع دائرة انتشار البحوث المنشورة بها وتعزيز أثرها العلمي.وإذ نقدم هذا العدد بما يضمّه من بحوث ودراسات متنوعة، فإننا نؤكد التزامنا الثابت بالتحكيم العلمي الدقيق، والأخلاقيات البحثية الراسخة، ومعايير الجودة والشفافية، بما يخدم قيم التميز والمعرفة، ويدعم الباحثين في إنتاج علمي رفيع يسهم في تطوير الفكر ومواكبة قضايا الواقع.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

Arab Impact Factor

INTERNATIONAL Scientific Indexing

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER

OPEN ACCESS

ORCID

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

IAJ

مجلة علمية، شهرية، محكمة متعددة التخصصات، تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية.

الرقم المعياري الدولي: ISSN : 3085 - 5039 رقم الصحافة : Press number: 2025 / 1 العدد 10، مارس 2026

اللجان العلمية

أنس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو

نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي

نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء عضو المجلس الدستوري سابقا مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي

أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

د. مهند العيساوي

مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. المهدي منشيد

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

Riccardo Pelizzo

نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزاربايف بكازاخستان

دة. وفاء الفيلالي

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي جامعة محمد الخامس بالرباط

دة. صليحة بوعكاكة

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا

أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. زكرياء أقنوش

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. أحمد أعراب

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد ملاح

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. عبد الحي الغربة

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

محتويات العدد

3-24	**النخب السياسية الحزبية بالمغرب وتحديات بناء الدولة الديمقراطية** أميمة حيمي
25-48	**La transition vers la ville durable au Maroc : Enjeux et perspectives pour la région Fès-Meknès** Bourakadi Omayma - Abbadi Idriss - Labiad Samira
49-66	**نزع السلاح النووي كأولويات في النظام العالمي الجديد: "البرنامج النووي الإيراني نموذجا"** عبدالكريم جعفري
67-83	**التحالفات الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية للسياسة الخارجية القطرية** احمد غصاب مبارك الفهيد الهاجري
84-100	**التفسير الموضوعي وفلسفة منهاج مادة التربية الإسلامية: مقاربة تأصيلية تحليلية** المصطفى الشويخي و محمد امشيش
101-141	**استشراف مستقبل الأثبات في المعاملات التجارية باستخدام الدفاتر التجارية الإلكترونية** عادل جمال محمد أحمد
142-161	**Le rôle stratégique des collectivités territoriales dans l'essor de l'économie bleue durable au Maroc** Ghita BADROUN -Oussama BENCHANAA
162-178	**الخصائص السيكومترية لأدوات قياس المرونة النفسية وفق نموذج (ACT) لدى المهنيين العاملين مع الأشخاص ذوي اضطراب طيف التوحد في السياق المغربي** أحمد مماح - خديجة وادي

International Articles Journal
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
Issue 10, March 2026
IAJ
مجلة المقالات الدولية
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
العدد 10، مارس 2026

النخب السياسية الحزبية بالمغرب وتحديات بناء الدولة الديمقراطية

Political party elites in Morocco and the challenges of building a democratic state

أميمة حيمي
دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية السياسية،
جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.

Oumaima HIMMI
PhD in Public Law and Political Science, Hassan II University, Casablanca.

المستخلص:

يبحث هذا المقال في مدى إسهام النخبة السياسية الحزبية في المغرب في دعم البناء الديمقراطي، من خلال تحليل العلاقة بين التأطير الدستوري والقانوني للأحزاب وبين واقع ممارستها السياسية. وينطلق من فرضية مفادها أن الاعتراف الدستوري بالأحزاب ووظائفها لا يكفي وحده لضمان فعاليتها الديمقراطية، ما لم يقترن بقدرتها على التأطير والوساطة وتجديد النخب وإنتاج البدائل. وقد خلص البحث إلى أن النخب الحزبية تسهم نظريا في ترسيخ الديمقراطية، غير أن هذه المساهمة تظل محدودة بفعل إكراهات بنيوية، من أبرزها ضعف الثقة، وهشاشة التأطير، وضعف الحكامة الداخلية، مما يفرض إعادة تأهيل الأحزاب لتفعيل أدوارها الدستورية والمجتمعية.

الكلمات المفتاحية:

النخبة السياسية؛ الأحزاب السياسية؛ البناء الديمقراطي؛ الديمقراطية التمثيلية؛ التأطير السياسي؛ المغرب .

Abstract :

This article examines the extent to which party political elites in Morocco contribute to democratic consolidation by analyzing the relationship between the constitutional and legal framework governing political parties and their actual political practice. It argues that constitutional recognition of parties and their functions is not sufficient, by itself, to ensure democratic effectiveness unless parties are able to perform their roles in political socialization, mediation, elite renewal, and policy formulation. The study concludes that party elites contribute theoretically to democratic development, but this contribution remains constrained by structural obstacles, notably declining trust, weak political mobilization, and limited internal governance, which call for comprehensive party reform.

Keywords :

Political elite; Political parties; Democratic construction; Representative democracy; Morocco.

مقدمة:

تعد الظاهرة النخبوية من الظواهر الملازمة لكل المجتمعات البشرية، كيفما كان مستوى تطورها، ونظامها الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي. إذ إن جل المجتمعات البشرية التي عرفها التاريخ، شهدت أقلية عددية، لها من الخصائص والمميزات والموارد ما يميزها من باقي أفراد المجتمع، ويؤهلها لتتصدر الحياة العامة، و إدارة الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، حيث تحتكر هذه الأقلية أدوار الزعامة والقيادة، و تؤثر بشكل خاص في مسيرة المجتمع و أحداثه، و تطبعه بهويتها و رؤيتها الخاصة.

ولا يجادل أحد في وجود ظاهرة النخبة السياسية نفسها، أي في وجود أقلية فاعلة تقوم بالأدوار والوظائف الحيوية بالنسبة للمجتمع. إذ يعتبر منظرو النخبة السياسية أن انقسام المجتمع إلى أقلية حاكمة وأغلبية محكومة "حتمية تاريخية"، على اعتبار ان الفاعل الحقيقي في التاريخ هو النخب، و أن من يحدد مسار الصراع في المجتمع هو الصراع بين الاقليات السائدة، الذي تتجلى رهاناته في السعي إلى التحكم في المواقع القيادية الاستراتيجية داخل المجتمع، و ما يرتبط بها من امتيازات ووسائل الهيمنة والسيطرة على موارد وإمكانات السلطة le Pouvoir ورموزها[1].

لذلك يطرح موضوع النخبة السياسية العديد من الاشكالات الموضوعية و الشكلية و ذلك بالنظر الى طبيعة الموضوع الذي يكتسي طبيعة معقدة ومركبة من جهة، ومن جهة أخرى فالطابع التعددي للمقاربة المفاهيمية لهذا الموضوع جعلت منه محل بحث في حقل العلوم السياسية كفرع من فروع العلوم الاجتماعية التي يعتبر الانسان محور و قطب الرحى ضمن مقارباتها كما يكتسي موضوع النخبة اهمية جيوسياسية سواء على المستوى النظري أو القانوني أو جانب الممارساتي.

بما أن هذا موضوع مرتبط بالنخبة السياسية المتمثلة في الاأحزاب فان دراسته سترتكز على الحقل السياسي لهذا الاخير الذي عرف تطورات متلاحقة سواء على المستوى الدولي او على المستوى الوطني فيما يتعلق بالصراع الطبقي وظهور الثورة الصناعية التي كانت لها انعكاسات هامة خاصة على المستوى السياسي حيت تلازم مع ذلك ظهور الاحزاب السياسية التي كانت في بداياتها تسعى الى محاربة المستعمر وابعاده تم تحول دورها بعد ذلك الى المطالبة بالإصلاحات الاجتماعية والسياسية، وادا كانت الانطلاقة الحزبية الغربية محدودة في قسيمتها ، فإنها في العصر الحديث جعلت الحزب السياسي ركنا اساسيا من

[1]قفلي، حماني .(2002) .*السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية* .مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث . ص 5.

اركان الانظمة الديمقراطية ، فهو جماعة قانونية تتكون من المواطنين ، متفقة على تنفيذ برامج او مبادئ سياسية معينة اذا تولت السلطة : فالحزب يقوم بإبراز المبادئ والاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يؤمن ويناضل من اجلها، ويعمل على تأطير وتوعية الجماهير وبلورة اهدافها ومطالبها واتجاهاتها المختلفة لأجل ذلك اصبحت الاحزاب السياسية قاعدة اساسية للديمقراطية ، وشرطا ملزما لوجودها[2] .

ونظرا لأن المغرب لم يكن بمنآى عن التحولات التي عرفها مفهوم الدولة منذ نشأته، فقد عمل منذ الاستقلال على التأسيس لدولة الحق والقانون وذلك من خلال ترسيخ الأدوار السياسية للأحزاب من خلال أول وثيقة دستورية بالمملكة سنة 1962، لكن الممارسة السياسية عرفت ارهاصات عديدة قبل حصول المغرب على استقلاله، ولعل الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية من أجل الحصول على الاستقلال لخير دليل على ذلك، ممهدا لوجود دينامية سياسية داخل البلاد استمرت إلى الآن.

وبالرجوع إلى المستجدات الدستورية التي جاء بها دستور 2011 نجد أن هذا الاخير قد أكد على الدور التأطيري للأحزاب السياسية وهذا فإن دل فإنما يدل على أن الدولة اليوم أصبحت تعتبر أن الأحزاب السياسية لا مناص من أن تتبوأ دورا داخل البناء الديمقراطي في المغرب، لذلك فالمهمة التي أصبحت الاحزاب السياسية تلعبها في هذا الباب تتمثل في دعم الديمقراطية سواء من خلال آليات تدبير السياسات العمومية أو من خلال المجالس الترابية.

تتأسس دراسة النخب السياسية في أي مجتمع على أهمية كبرى تبرز في مساهمتها بشكل كبير في فهم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة، فداخل أي مجتمع نجد هناك فئة محدودة حاكمة؛ تحتكر أهم المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية..؛ وتلعب أدوارا طلائعية داخل النسق السياسي وتملك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات أو التأثير في صياغتها في أقل الأحوال، وأخرى واسعة محكومة ولا تملك نفس الإمكانيات فيما يخص صناعة هذه القرارات في إطار البناء الديمقراطي.

تتجلى أهمية هذا الموضوع في إخضاع التجربة السياسية للنخبة بالمغرب للاختبار من أجل الوقوف على الإشكالات البنيوية والقانونية التي من الممكن أن تعرقل عمل النخب السياسية المتمثلة في الأحزاب

[2] السلاوي، محمد أديب. (2015) .الأحزاب المغربية .ص 17.

السياسية في سبيل دعم الديمقراطية بالمغرب، وبالتالي فإن هذا البحث سيكون بمثابة خارطة طريق من أجل تحقيق ممارسة سياسية فعالة تستجيب لمتطلب بناء دولة الحق والقانون.

إن موضوع النخبة يبقى لصيقا بالظاهرة الحزبية والسياسية و الانسانية كظاهرة مجتمعية محضة متعددة من حيث زوايا المقاربة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والفكرية و السياسية، لذلك فإن هذا البحث سيعمل على معالجة الإشكاليات المرتبطة بالنخب السياسية من الزاوية السوسيوسياسية، مرتكزا على النخبة السياسية المتمثلة في الظاهرة الحزبية كنخبة سياسية مهمة داخل المجتمع و ذلك لعدة اعتبارات سواء منها المتعلقة بالاعتبارات الايديولوجية، أو ما يتعلق بالأدوار التي تقوم بها ،و ايضا نظرا للتأطير القانوني الذي تحظى به، بالإضافة الى المحددات التاريخية التي تميز هذا النسق السياسي الفرعي ضمن النسق السياسي العام ، و ايضا علاقة هذه النخبة السياسية بظاهرة السلطة داخل الدولة، وبالتالي الوصول إلى الآليات التي يمكن للأحزاب السياسية أن تساهم عن طريقها في بناء الديمقراطية.

من خلال ما سبق يتبين أن البحث في موضوع النخبة السياسية الحزبية باعتبارها أهم فاعل ف بناء الديمقراطية في المغرب يحيلنا على واقع هذه الأخيرة التي تلعب دورا رياديا في إنتاج وإعادة إنتاج النخب السياسية في سبيل تحقيق المواكبة للتحول المجتمعي الحاصل، لذلك فإن الدور الذي تلعبه النخب السياسية عموما والأحزاب السياسية على الخصوص يثير عدة إشكالات تهم على الخصوص دورها في دعم البناء الديمقراطي؛

إلى أي مدى استطاعت النخبة السياسية الحزبية في المغرب أن تساهم في ترسيخ الممارسة الديمقراطية عبر الآليات الدستورية والقانونية، بما يحقق التوازن بين متطلبات النظام الديمقراطي من جهة، وخصوصية البنية السياسية المغربية من جهة أخرى؟

المطلب الأول:
النخب السياسية الحزبية بين جدلية النص القانوني وتحديات البناء الديمقراطي

إن تناول النخب السياسية الحزبية في المغرب لا يقتصر على توصيفها باعتبارها فاعلا تنظيميا داخل الحقل السياسي، بل يقتضي النظر إليها بوصفها أحد المفاتيح الأساسية لفهم طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النص الدستوري والممارسة السياسية، وبين مقتضيات الشرعية القانونية ومتطلبات البناء الديمقراطي. فالأحزاب السياسية، من حيث المبدأ، ليست مجرد أدوات للمنافسة الانتخابية أو آليات لحشد الأصوات، وإنما مؤسسات للوساطة والتأطير، وتكوين النخب وصياغة البدائل والبرامج. غير أن هذه الوظائف، على أهميتها، لا تتحقق بصورة آلية بمجرد الاعتراف الدستوري والقانوني بها، بل تظل رهينة بمدى قدرة النخب الحزبية على تحويل النصوص المنظمة لها إلى ممارسة سياسية فعالة، وعلى تجاوز مختلف الإكراهات البنيوية والتنظيمية التي تحد من مساهمتها في ترسيخ البناء الديمقراطي. ومن هنا، فإن بحث هذه الجدلية يقتضي، في مرحلة أولى، الوقوف عند التأطير النظري والقانوني للنخب السياسية الحزبية، قبل الانتقال لاحقا إلى مساءلة أدوارها وحدود فعاليتها في الواقع السياسي المغربي.[3]

الفقرة الأولى: التأطير النظري والقانوني للنخب السياسية الحزبية

تحيل النخبة السياسية، من الناحية النظرية، على فئة محدودة العدد تحتل مواقع النفوذ والتأثير داخل المجتمع، وتمتلك من الموارد الرمزية والتنظيمية ما يؤهلها للمساهمة في توجيه القرار السياسي وصياغة الاختيارات العامة. وتعرف النخبة، في هذا السياق، بكونها جماعة من الأشخاص يُعترف لهم بقوة التأثير والسيطرة على شؤون المجتمع، بما يجعلها أقلية متميزة عن باقي أفراده بمعيار القوة والنفوذ والخبرة والقدرة على التنظيم والقيادة. أما النخبة الحزبية فتكتسب خصوصيتها من انتمائها إلى مؤسسة الحزب السياسي، التي يفترض فيها، داخل الأنظمة الديمقراطية، أن تؤطر المجتمع سياسيا، وتجمع المصالح، وتبلور البرامج، وتنتج الكفاءات القادرة على التداول على السلطة. ولذلك، لم تعد الأحزاب في النظرية السياسية الحديثة مجرد آليات انتخابية ظرفية، بل أضحت من أبرز مقومات الديمقراطية التمثيلية، لأنها تجعل التنافس حول السلطة تنافسا سلميا ومؤسسيا، وتمارس دور الوساطة بين الدولة والمجتمع، وتنظم الاختلافات السياسية والفكرية داخل المجتمع في إطار الشرعية القانونية والمؤسسية.[4]

---

[3] استاتي زين الدين، ا. (2020). الأحزاب السياسية في المغرب ومأزق التوترات الاجتماعية الجديدة. *سياسات عربية*، (46)، ص 57.

[4] المقداد، م. أ .(2026–2025) .*النخب والتنمية السياسية* (ملف رقم 6). كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة آل البيت.

وفي الحالة المغربية، يجد هذا التأطير النظري امتداده الدستوري الواضح في دستور 2011، ولا سيما في الفصل السابع منه، الذي أسند إلى الأحزاب السياسية وظائف محددة تتمثل في تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام، والمساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة على أساس التعددية والتناوب بالوسائل الديمقراطية وفي نطاق المؤسسات الدستورية. كما حظر الدستور تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي أو على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان، ومنع أن يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي أو المبادئ الدستورية أو الأسس الديمقراطية أو الوحدة الوطنية أو الترابية للمملكة، وأوجب أن يكون تنظيمها وتسييرها مطابقين للمبادئ الديمقراطية. ويكشف هذا المقتضى أن المشرع الدستوري المغربي لم ينظر إلى الحزب باعتباره فاعلا عاديا داخل المجتمع، بل باعتباره فاعلا دستوريا تضبط أدواره وشروط اشتغاله ومجالات تدخله ضمن تصور أشمل للبناء الديمقراطي ولدولة الحق والقانون.[5]

وقد ترجم هذا المنظور الدستوري في القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الذي اعتبر الحزب السياسي تنظيما سياسيا دائما يتمتع بالشخصية الاعتبارية، يؤسس، طبقا للقانون، بمقتضى اتفاق بين أشخاص ذاتيين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية، ويتقاسمون نفس المبادئ ويسعون إلى تحقيق نفس الأهداف. كما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن الحزب يعمل، طبقا لأحكام الفصل السابع من الدستور، على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام، ويساهم في التعبير عن إرادة الناخبين ويشارك في ممارسة السلطة على أساس التعددية والتناوب بالوسائل الديمقراطية وفي نطاق المؤسسات الدستورية. وإلى جانب ذلك، نظم القانون بدقة شروط تأسيس الأحزاب والانخراط فيها ومبادئ تنظيمها وتسييرها، وربط مشروعيتها التنظيمية باحترام الدستور وأحكام القانون.[6]

ولم يقف التأطير القانوني عند حدود التعريف والتأسيس، بل امتد إلى الجوانب المرتبطة بالتنظيم الداخلي والديمقراطية الحزبية. فقد نصت المادة 25 من القانون التنظيمي نفسه على أنه يجب أن ينظم كل حزب سياسي ويسير وفق مبادئ ديمقراطية تسمح لأي عضو من أعضائه بالمشاركة الفعلية في إدارة وتسيير مختلف أجهزته، مع مراعاة مبادئ الحكامة الجيدة، ولا سيما مبادئ الشفافية والمسؤولية

[5] المغرب .(2011) .*دستور المملكة المغربية لسنة 2011* الفصل 7.
[6] المغرب. (2023، 29 نونبر) .*القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية* (المادة 2، ؛ المواد 24–29، المواد 44–49).الأمانة العامة للحكومة .

والمحاسبة. كما أوجبت المواد الموالية أن يتوفر كل حزب على برنامج ونظام أساسي ونظام داخلي، وأن يتضمن نظامه الأساسي قواعد تسييره الإداري والمالي، وطريقة ومسطرة تزكية المرشحين، وحقوق الأعضاء وواجباتهم، والعقوبات التأديبية، واللجان المكلفة بالتحكيم ومراقبة مالية الحزب والمناصفة وتكافؤ الفرص والترشيحات. ويعني ذلك أن المشرع لم يربط شرعية الحزب فقط بوجوده القانوني، بل أيضا ببنيته الداخلية وبمدى احترامه لمعايير التنظيم الديمقراطي والحكامة الرشيدة.[7]

كما أخضع المشرع الأحزاب السياسية لقواعد خاصة في التمويل والمراقبة، بما يبرز أن التأطير القانوني للنخبة الحزبية لا يقتصر على الجانب السياسي والتنظيمي، بل يشمل أيضا الجانب المالي والرقابي. وفي هذا السياق، ألزم القانون الأحزاب بحصر حساباتها السنوية، والإدلاء بالوثائق والمستندات المرتبطة بصرف الدعم العمومي، وربط استمرار استفادتها من التمويل العمومي باحترام قواعد الشفافية والتبرير والتقيد بالغايات التي منح من أجلها هذا التمويل. كما خول للمجلس الأعلى للحسابات سلطة فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها الأحزاب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية، وأجاز توجيه إعذار إلى الحزب المعني لتسوية وضعيته، تحت طائلة فقدانه، بحكم القانون وبكيفية فورية، حقه في الاستفادة من التمويل العمومي إلى حين التسوية. بل إن القانون اعتبر كل استخدام كلي أو جزئي للتمويل العمومي لغير الأغراض التي منح من أجلها اختلاسا للمال العام يعاقب عليه بهذه الصفة طبقا للقانون. ويؤكد ذلك أن النخبة الحزبية في المغرب تعمل داخل مجال منظم قانونا، وأن شرعيتها لا تقوم فقط على التمثيل الانتخابي أو الحضور السياسي، بل كذلك على احترام قواعد الديمقراطية الداخلية والشفافية المالية والمساءلة.[8]

غير أن هذا الإطار الدستوري والقانوني، على ما يتضمنه من مقتضيات متقدمة نسبيا، لا يكفي وحده لضمان فعالية الأحزاب السياسية وقدرتها على القيام بأدوارها الديمقراطية. فالواقع السياسي المغربي يكشف أن العلاقة بين النص والممارسة ظلت، في كثير من الأحيان، علاقة متوترة ومركبة؛ إذ إن الاعتراف الدستوري بالأحزاب لم يمنع استمرار مظاهر أزمة الوساطة، وضعف المبادرة الحزبية، وتراجع المصداقية الاجتماعية لبعض التنظيمات السياسية، وصعوبة ترجمة الأدوار الدستورية إلى ممارسة يومية فعالة. وقد أبرزت بعض الدراسات أن المغرب عرف منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي إصلاحات سياسية ودستورية مهمة، غير أن هذه الدينامية لم تمنع اتساع الساحة الاحتجاجية وتراجع فعالية الوساطة

[7] المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية. (2011، يوليوز) *تصورات الشباب في المغرب: الأحزاب السياسية والإصلاحات*)ص. 20.
[8] Madani, M., Maghraoui, D., & Zerhouni, S. (2012). *The 2011 Moroccan constitution: A critical analysis* p.10.

الحزبية، بما فرض على الطبقة السياسية ضرورة تجديد خطابها ووسائل تواصلها وكيفيات اشتغالها للحيلولة دون استمرار تآكل صدقيتها. كما سجلت دراسات أخرى أن الشباب المغربي، رغم إدراكه النظري لأهمية الأحزاب في النظام الديمقراطي، ينظر إلى كثير منها بوصفها هيئات لا تفي بوعودها، ولا تقوم بدور حقيقي في الإصلاح، وأن جزءا مهما من الانتقادات الموجهة إليها يرتبط بالفساد والمحسوبية وضعف الديمقراطية الداخلية وبعد القيادات عن انتظارات المواطنين.[9]

ومن هنا تنشأ الجدلية الأساسية التي تحكم هذا الموضوع، وهي جدلية النص القانوني الذي يعترف للأحزاب السياسية بوظائف ديمقراطية مركزية، والممارسة السياسية التي قد تحد من فعالية هذه الوظائف أو تجعلها جزئية وغير مكتملة. فالمغرب يتوفر، من الناحية الدستورية والتنظيمية، على إطار متقدم نسبيا لتنظيم الأحزاب وتحديد أدوارها وتمويلها ومراقبتها، لكن هذا الإطار يظل في حاجة إلى نخب حزبية قادرة على تفعيله، وإلى حياة سياسية تتجاوز مجرد الامتثال الشكلي للنصوص نحو ممارسة فعلية للديمقراطية الداخلية والتأطير المجتمعي والإنتاج البرامجي. لذلك، فإن التأطير النظري والقانوني للنخب السياسية الحزبية، على ما يكشفه من تطور دستوري وتشريعي، لا يمثل سوى أحد وجهي الموضوع، أما الوجه الثاني فيكمن في مدى قدرة هذه النخب على ترجمة هذا الإطار إلى مساهمة واقعية في البناء الديمقراطي، وهو ما يبرر الانتقال إلى بحث أدوارها وحدود فعاليتها في الفقرة الموالية.[10]

الفقرة الثانية: أدوار النخب السياسية الحزبية في تحقيق البناء الديمقراطي

تضطلع النخب السياسية الحزبية، من حيث المبدأ، بوظائف جوهرية تجعلها من أهم الفاعلين في أي مشروع ديمقراطي. فأول هذه الوظائف هي **وظيفة التأطير السياسي**، لأن الحزب السياسي لا يقتصر على كونه إطارا للتنافس الانتخابي، بل يفترض فيه أن يسهم في تكوين المواطنات والمواطنين سياسيا، وتعزيز وعيهم بالشأن العام، وإعدادهم للمشاركة في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام. ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة في الأنظمة التي تسعى إلى ترسيخ الممارسة الديمقراطية، لأن الديمقراطية لا تقوم فقط على الانتخابات، بل تحتاج أيضا إلى مواطنين مؤطرين سياسيا، وإلى نخب حزبية قادرة على تحويل المطالب الاجتماعية إلى برامج ورؤى ومواقف قابلة للتداول المؤسساتي. وقد جعل المشرع الدستوري المغربي هذه الوظيفة في صلب المهام المسندة للأحزاب عندما نص في الفصل السابع من دستور 2011 على أنها تعمل على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام.[11]

[9] استاتي زين الدين، الحبيب. (2020). الأحزاب السياسية في المغرب ومأزق التوترات الاجتماعية الجديدة .*سياسات عربية*، (46)، 57.
[10] جرضان، سفيان. (2024). بناء العضوية بين المسار والتداعيات .*لباب*، (24)، 4.
[11] المحكمة الدستورية .(2021) .*القرار رقم 117.21 المتعلق بالدعم السنوي الإضافي المخصص للأحزاب من أجل الدراسات والأبحاث*.

وتتمثل الوظيفة الثانية في **الوساطة والتمثيل السياسي**، وهي وظيفة تجعل من الأحزاب قنوات دستورية ومؤسساتية للتعبير عن إرادة الناخبين وربط المجتمع بالدولة. فالحزب السياسي، عبر نخبه، لا يمثل فقط أصوات الناخبين داخل المؤسسات المنتخبة، بل يساهم أيضا في تنظيم المصالح الاجتماعية والسياسية المتباينة، وفي تأطير الاختلافات وتحويلها إلى تنافس سلمي ومؤطر بالقانون. ولذلك، لا يمكن تصور بناء ديمقراطي فعلي في غياب نخب حزبية قادرة على القيام بدور الوسيط بين الدولة والمجتمع، وعلى بلورة المواقف والبرامج التي تعكس تطلعات المواطنين، وعلى تمثيلهم داخل البرلمان والجماعات الترابية وسائر مواقع القرار العمومي. غير أن هذا الدور، في الحالة المغربية، ظل يواجه تحديات عملية، من بينها ضعف قدرة الأحزاب على اختراق المجتمع، وتراجع فعاليتها في التعبئة، وصعوبة استعادة الثقة العامة، وهي عوامل دفعت بعض الدراسات إلى التأكيد على أن موقع المؤسسة الملكية وهيبتها التاريخية والرمزية يحدان من قدرة الأحزاب على النفاذ العميق إلى المجتمع وعلى لعب دور تعبوي واسع النطاق.

أما الوظيفة الثالثة، فهي **إنتاج النخب وتجديدها**، وهي من أخطر الوظائف وأكثرها ارتباطا بمستقبل الديمقراطية. فالحزب الديمقراطي لا يفترض فيه فقط أن يجمع حوله أنصارا أو أن ينافس على المقاعد، بل أيضا أن يشكل فضاء لتكوين الكفاءات والقيادات وتجديد الأجيال السياسية، بما يسمح بظهور نخب جديدة قادرة على التفاعل مع التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية. ومن هذا المنطلق، فإن الأحزاب السياسية تسهم في بناء الديمقراطية بقدر ما تنجح في إفراز نخب ذات كفاءة ومشروعية، وفي إتاحة إمكانات التداول الداخلي، وفي تحويل الانتماء الحزبي إلى قناة للترقية السياسية المؤطرة لا مجرد وسيلة للتموقع الظرفي. وقد بينت دراسات حديثة حول العضوية الحزبية في المغرب أن تراجع وظيفة الأحزاب في التأطير وفي استقطاب الأعضاء الجدد، وما يرافق ذلك من ضعف في البناء القاعدي، ينعكس مباشرة على قدرتها على تجديد النخب وعلى إعادة إنتاج الوساطة السياسية بصورة فعالة.[12]

وتتجلى الوظيفة الرابعة في **المساهمة في إغناء النقاش العمومي وصياغة البدائل والسياسات**. فالأحزاب، من خلال نخبتها السياسية والفكرية، يفترض أن تنتج برامج وتصورات حول الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأن تقدم بدائل قابلة للتنفيذ، وأن تمارس النقد والاقتراح داخل المؤسسات وخارجها. ولذلك، فإن جودة النخبة الحزبية لا تقاس فقط بخطابها التعبوي أو بقدرتها الانتخابية، بل أيضا بمدى مساهمتها في النقاش العمومي وفي إعداد السياسات العمومية وتقييمها. وفي هذا السياق، اعتبرت المحكمة الدستورية أن الدعم العمومي المخصص للأحزاب من أجل الدراسات والأبحاث يروم تمكينها من توفير خبرة مؤهلة، تساعدها في إعداد برامجها وتصوراتها وفي التفكير في السياسات العمومية وإغناء

[12] المغرب. (2023، 29 نوفمبر) .*القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية*.

النقاش العمومي، بما يؤهلها لتدبير الشأن العام والمشاركة في ممارسة السلطة. وهذا المعطى يعكس إدراكا دستوريا ومؤسساتيا لكون الحزب الديمقراطي لا ينبغي أن يكون مجرد إطار انتخابي، بل مؤسسة منتجة للمعرفة السياسية والبرامج العمومية.[13]

غير أن هذه الوظائف جميعها تظل رهينة بمدى قدرة النخب الحزبية على بناء الثقة داخل المجتمع وعلى ربط القول بالفعل. فالدراسات الميدانية التي أنجزت حول تمثلات الشباب المغربي تجاه الأحزاب السياسية بينت أن جزءا واسعا من الشباب لا يرى في الأحزاب، في وضعها الراهن، مؤسسات قادرة على الوفاء بوعودها أو على الاستمرار في الحضور الميداني خارج الفترات الانتخابية. وقد خلص تقرير للمعهد الديمقراطي الوطني إلى أن المشاركين في مجموعات النقاش عبروا، في غالبيتهم، عن نظرة سلبية لأداء الأحزاب، معتبرين أنها تظهر قبيل الانتخابات، وتقدم وعودا كبيرة ثم تختفي من المشهد بعد ذلك، كما أكد عدد كبير منهم الحاجة إلى نخب حزبية جديدة، وإلى حضور حزبي دائم طيلة السنة، وإلى تمكين الشباب من فرص المشاركة في اتخاذ القرار الحزبي. كما خلصت دراسة أخرى حول المشاركة السياسية للشباب المغربي إلى أن مجال السياسة التقليدية أصبح، لدى فئات واسعة من الشباب، فاقدا للمعنى بسبب تراجع المصداقية المتراكمة، وهو ما يدفعهم إلى البحث عن أشكال أخرى من التعبير السياسي خارج قنوات الأحزاب والانتخابات. ويعني ذلك أن مساهمة النخب الحزبية في البناء الديمقراطي تظل مشروطة، ليس فقط بوجودها داخل النصوص والمؤسسات، بل أيضا بقدرتها على استعادة الثقة المجتمعية، وتجديد أساليب تواصلها، وربط حضورها السياسي بالفعل الميداني والإنجاز الملموس.[14]

ويستفاد من مجمل ما سبق أن أدوار النخب السياسية الحزبية في تحقيق البناء الديمقراطي تتوزع بين التأطير، والتمثيل، والوساطة، وإنتاج النخب، وصياغة البدائل، وإغناء النقاش العمومي، غير أن هذه الأدوار لا تكتسب قيمتها الحقيقية إلا إذا اقترنت بفعالية تنظيمية وسياسية ومجتمعية. ومن ثَمَّ، فإن البناء الديمقراطي في المغرب يظل مرتبطا، إلى حد بعيد، بقدرة الأحزاب على تجاوز أزمتها الوظيفية، وعلى تجديد نخبها وخطابها وآليات اشتغالها، بما يجعلها فاعلا ديمقراطيا حقيقيا لا مجرد إطار تنظيمي محكوم بشرعية النص. ولهذا، فإن أدوار النخب الحزبية لا يمكن فهمها بمعزل عن الإكراهات البنيوية التي تحد من فعاليتها، وهو ما يستدعي الانتقال إلى المطلب الثاني المتعلق بواقع النخب السياسية الحزبية وإكراهات تحقيق البناء الديمقراطي.[15]

[13] المقداد، محمد أحمد .(2025–2026) .*النخب والتنمية السياسية* (ملف رقم 6). كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية.
[14] Daadaoui, M. (2010). *Party politics and elections in Morocco*.Carnegie Papers / Sada. P.24.
[15] Madani, M., Maghraoui, D., & Zerhouni, S. (2012). *The 2011 Moroccan constitution: A critical analysis*.p.11.

المطلب الثاني:

و اقع النخب السياسية الحزبية و إكراهات تحقيق البناء الديمقراطي

إن الانتقال من مستوى التأطير الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية إلى مستوى الممارسة الفعلية يكشف بوضوح أن البناء الديمقراطي لا يتحقق بمجرد وجود نصوص متقدمة أو مؤسسات حزبية قائمة من الناحية الشكلية، وإنما يظل رهينا بمدى قدرة النخب السياسية الحزبية على تفعيل الوظائف التي أسندها إليها الدستور والقانون، وعلى تحويل الشرعية القانونية إلى فعالية سياسية ومجتمعية ومؤسساتية. فالأحزاب، وإن كانت تشكل من الناحية المعيارية إحدى الدعائم الأساسية للديمقراطية التمثيلية، فإن حضورها في الواقع السياسي المغربي ظل متأثرا بجملة من المحددات التاريخية والمؤسساتية والثقافية، وهي محددات جعلت أداءها متفاوتا، وأضعفت في كثير من الأحيان قدرتها على التأطير والوساطة والإنتاج النخبوي المستقل. لذلك، فإن بحث واقع النخب السياسية الحزبية لا ينبغي أن ينحصر في مجرد وصف الأعطاب التنظيمية أو رصد مظاهر القصور الظاهرة، بل يتعين أن يتجاوز ذلك إلى تحليل الشروط البنيوية التي تحد من مساهمتها في دعم البناء الديمقراطي، والكشف عن الكيفية التي تتداخل بها العوامل القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية في تشكيل هذا الواقع الحزبي المركب.

وعليه، فإن دراسة واقع النخب السياسية الحزبية في المغرب تستلزم مقاربة مزدوجة: تقوم الأولى على تشخيص الإكراهات البنيوية التي تعيق الأحزاب عن الاضطلاع الكامل بأدوارها التأطيرية والتمثيلية والتداولية، بينما تنصرف الثانية إلى استكشاف الآليات الممكنة لإعادة تأهيل هذه النخب حتى تتمكن من أداء وظيفتها الدستورية والسياسية على نحو أكثر فعالية. فالديمقراطية، في بعدها العملي، ليست مجرد نظام مؤسساتي أو نص دستوري يحدد الاختصاصات، وإنما هي أيضا ممارسة يومية تحتاج إلى نخب حزبية متجددة، ذات مصداقية، وقادرة على إنتاج الوساطة بين الدولة والمجتمع، وعلى تأطير المواطنين، وصياغة البرامج، وتدبير الاختلاف داخل المؤسسات. ومن هنا، فإن هذا المطلب سيتناول، أولا، الإكراهات البنيوية للنخب السياسية الحزبية، ثم ينتقل، ثانيا، إلى بيان الآليات التي يمكن أن تتيح لها الإسهام بصورة أوضح في تحقيق البناء الديمقراطي.

الفقرة الأولى: الإكراهات البنيوية للنخب السياسية الحزبية

تكشف التجربة المغربية أن النخب السياسية الحزبية تواجه جملة من الإكراهات البنيوية التي تحد من قدرتها على الإسهام الكامل في البناء الديمقراطي، ويأتي في مقدمتها **ضعف الفاعلية الحزبية داخل النسق السياسي العام** .فالمشهد الحزبي المغربي، رغم ما يميزه من تعددية عددية ظاهرة، ما يزال يعاني من أشكال متعددة من التشرذم، ومن ضعف المعارضة ذات المعنى، ومن محدودية الاستقلالية الفعلية لبعض الأحزاب في صياغة مواقفها وخياراتها بعيدا عن ضغوط النظام السياسي العام وموازين القوة السائدة داخله. وقد أبرز محمد دعدوعي أن سلطة الملكية الدينية والرمزية، واستعمالها لطقوس السلطة وأشكال الشرعية التقليدية، يحدان من قدرة الأحزاب السياسية على التعبئة واختراق المجتمع، ويجعلانها أكثر ميلا إلى تبني استراتيجيات تموقعية داخل انتخابات محدودة أكثر من سعيها إلى بلورة تنافس سياسي كامل المعنى[16].

كما بين تقرير **The 2011 Moroccan Constitution: A Critical Analysis** أن المغرب كان يتوفر وقت استفتاء 2011 على خمسة وثلاثين حزبا سياسيا، وأن هذه التعددية أفضت، في بعض وجوهها، إلى نوع من "الإجماع المفرط" تحت وصاية المخزن، بدل أن تقود إلى تنافس ديمقراطي فعلي حول الخيارات الكبرى، كما أن مواقف معظم الأحزاب خلال الإصلاحات الدستورية آنذاك عكست محدودية المبادرة لديها، وميلا إلى دعم المشروع المطروح أكثر من فتح نقاش جوهري حول موازين السلطة وتوازن السلط[17]. ويعني ذلك أن الإشكال لا يكمن فقط في عدد الأحزاب أو في استمرارها الشكلي، بل في ضعف قدرتها على إنتاج استقلالية سياسية قوية، وعلى التحول إلى قنوات فعالة لبلورة البدائل ولممارسة الوساطة بين الدولة والمجتمع.

ولا يقف هذا الضعف عند حدود البنية العامة للمشهد الحزبي، بل يمتد أيضا إلى **أزمة الثقة والتمثيل** التي تمس علاقة الأحزاب بالمجتمع، ولا سيما بفئة الشباب. فالمؤشرات الدولية المقارنة تبين أن المغرب يوجد في مراتب متوسطة في مجالات المشاركة والتمثيل والحقوق، لكنه يظل ضمن الربع الأدنى عالميا في بعض المؤشرات المرتبطة بالديمقراطية المحلية والمشاركة الانتخابية[18]. كما أظهرت دراسات المعهد الديمقراطي الوطني أن عددا مهما من الشباب المغربي ينظر إلى الأحزاب السياسية بوصفها هيئات تظهر قبيل الانتخابات، وتقدم وعودا لا تفي بها، ثم تغيب عن المشهد بعد ذلك، وأن كثيرا من المشاركين في

[16] Daadaoui, M. (2010). *Party Politics and Elections in Morocco*. Carnegie Papers / Sada, p.4.
[17] Madani, M., Maghraoui, D., & Zerhouni, S. (2012). *The 2011 Moroccan Constitution: A Critical Analysis*. International IDEA, p. 10.
[18] International IDEA. (2026). *Morocco – The Global State of Democracy*.

مجموعات النقاش ربطوا صورة الأحزاب بالفساد والمحسوبية وضعف الديمقراطية الداخلية وبعد القيادات عن انتظارات الشباب والمجتمع[19].

وفي الاتجاه نفسه، خلصت سلوى الزرهوني إلى أن المجال السياسي التقليدي أصبح، بالنسبة إلى قطاع واسع من الشباب المغربي، فاقدا للمعنى، وأن المشاركة عبر الأحزاب والانتخابات تُنظر إليها من طرف كثير منهم باعتبارها عديمة الجدوى، في مقابل الميل إلى أشكال أخرى من "السياسة من الأسفل"، مثل التعبير عبر الإنترنت أو الاحتجاج[20]. وهذا المعطى لا يضعف فقط صورة الأحزاب، بل يحد أيضا من قدرتها على تجديد نفسها واستقطاب أعضاء جدد وإنتاج نخب جديدة، بما يجعل أزمة الثقة أزمة تمثيل وتأطير في آن واحد، لا مجرد أزمة تواصل أو صورة.

ويضاف إلى ما سبق إكراه ثالث يتمثل في **التعدد المفرط المقترن بضعف التجديد** .فالتعددية العددية، حين لا تقترن بوضوح البرامج واستقلالية المبادرة وتجديد النخب، تتحول من عنصر قوة ديمقراطية إلى عنصر تشتيت وإضعاف للقدرة التمثيلية والتأطيرية. وقد بينت دراسات متعددة أن الأحزاب المغربية ظلت، في مراحل كثيرة، محكومة بمنطق إعادة إنتاج القيادات والعلاقات التنظيمية التقليدية أكثر من انفتاحها على كفاءات جديدة أو تطوير خطاب سياسي متجدد قادر على مواكبة تحولات المجتمع. وفي هذا السياق، أبرز سفيان جرضان أن الحقل الحزبي المغربي يشهد تراجعا في وظيفة التأطير وفي القدرة على بناء العضوية وتجديدها، وأن مسار الانخراط الحزبي لم يعد يؤدي، بالقدر نفسه، إلى إعادة إنتاج الانتماء السياسي المستقر، بل صار متأثرا بالتحولات الاجتماعية والثقافية وبضعف الجاذبية الحزبية[21]. ومن ثم، فإن أزمة النخبة الحزبية لا تتجلى فقط في ضعف الحضور المجتمعي، بل أيضا في ضعف القدرة على ضمان الاستمرارية التنظيمية الحية وعلى إنتاج أجيال جديدة من الفاعلين السياسيين القادرين على الاضطلاع بأدوار القيادة والوساطة.

أما الإكراه الرابع، فيتجسد في **الضعف النسبي للحكامة الحزبية وربطها المحدود بالنتائج** . فالمقتضيات القانونية المتعلقة بالديمقراطية الداخلية والشفافية المالية، على أهميتها، لا تكفي وحدها إذا لم تتحول إلى ممارسات مؤسساتية منتظمة وثقافة تنظيمية راسخة. فالقانون التنظيمي رقم 29.11 يفرض

[19] National Democratic Institute. (2012). *Youth Perceptions in Morocco: Political Parties in the Wake of November 2011 Elections*, p. 17.

[20] Zerhouni, S. (2017). *Explaining Youth Participation and Non-Participation in Morocco*, p. 2.

[21] جرضان، سفيان. (2024). "بناء العضوية بين المسار والتداعيات"، *لباب*، العدد 24، ص 125.

على الأحزاب أن تنظم وتُسير وفق مبادئ ديمقراطية، مع مراعاة الشفافية والمسؤولية والمحاسبة، كما يضعها تحت رقابة مالية دقيقة فيما يتعلق باستعمال الدعم العمومي[22]. غير أن فعالية هذه المقتضيات تبقى مشروطة بمدى استعداد الأحزاب لترجمتها إلى قواعد عملية في الاختيار والتداول والتسيير والتواصل، لا إلى مجرد امتثال شكلي للنصوص. كما أن تقارير الحكامة والانفتاح الحكومي في المغرب تشدد على أن بناء مؤسسات أكثر شفافية ومشاركة ومساءلة لا يتحقق بالنصوص وحدها، بل يحتاج إلى خطط استراتيجية وموارد بشرية ومالية، وإلى تحويل النوايا الإصلاحية إلى آليات قابلة للقياس والتنفيذ[23].

وينطبق هذا التحليل أيضا على الأحزاب، باعتبارها جزءا من الفضاء العمومي ومؤسسات الوساطة السياسية. وبهذا، فإن الإكراهات البنيوية للنخبة الحزبية في المغرب لا تقتصر على ضعف الاستقلالية أو التشرذم أو أزمة الثقة، بل تشمل كذلك محدودية الحكامة الداخلية، وضعف الصلة بالمجتمع، وصعوبة تجديد النخب، وتراجع القدرة على تحويل الشرعية القانونية إلى تمثيل فعلي وتأثير سياسي واجتماعي ملموس.

الفقرة الثانية: آليات تحقيق البناء الديمقراطي عن طريق النخب السياسية الحزبية

رغم هذه الإكراهات، فإن النخب السياسية الحزبية ما تزال تتوفر على إمكانات واقعية وقانونية مهمة للإسهام في بناء الدولة الديمقراطية، شريطة تفعيل جملة من الآليات الإصلاحية والمؤسساتية التي تسمح بالانتقال من شرعية النص إلى فعالية الممارسة. وتتمثل الآلية الأولى في **تعزيز الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب**، لأن الحزب الذي لا يكرس الشفافية في اختياراته، ولا يتيح التداول على المسؤوليات، ولا يربط الصعود الداخلي بالكفاءة والاستحقاق، يصعب عليه أن يكون حاملا حقيقيا للقيم الديمقراطية في المجال العام. ويكتسب هذا الأمر أساسه القانوني من المادة 25 من القانون التنظيمي رقم 29.11، التي توجب أن ينظم الحزب ويسير وفق مبادئ ديمقراطية تسمح لأي عضو بالمشاركة الفعلية في إدارة وتسيير مختلف أجهزته، مع مراعاة مبادئ الحكامة الجيدة، ولا سيما الشفافية والمسؤولية والمحاسبة. كما أن القرار رقم 117.21 للمحكمة الدستورية أضفى بعدا نوعيا على وظيفة الحزب حين اعتبر أن الدعم السنوي الإضافي المخصص للأحزاب من أجل الدراسات والأبحاث يرمي إلى توفير خبرة مؤهلة تسهم في إعداد برامجها وتصوراتها والتفكير في السياسات العمومية وإغناء النقاش العمومي، بما يعزز انخراط المواطنين في الحياة

[22] المغرب .(2023) *القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية*، المادة 25.

[23] OECD. (2015). *Open Government in Morocco*, p. 3.

الوطنية ويؤهل الأحزاب لتدبير الشأن العام والمشاركة في ممارسة السلطة[24]. ويعني ذلك أن النهوض بالنخبة الحزبية لا يمر فقط عبر إصلاحات أخلاقية أو تنظيمية عامة، بل عبر بناء مؤسسات حزبية قادرة على إنتاج المعرفة، وتأهيل الكفاءات، وتكوين القيادات، وربط الموارد العمومية الممنوحة لها بالنتائج وبمؤشرات الأداء السياسي والمؤسساتي.

وتتمثل الآلية الثانية في **إعادة الاعتبار لوظيفة التأطير والتكوين السياسي** .فالحزب، حتى يؤدي دوره في البناء الديمقراطي، لا ينبغي أن يبقى مجرد جهاز انتخابي موسمي، بل يتعين أن يتحول إلى فضاء دائم للتكوين السياسي، وإنتاج البدائل، وتقديم الخبرات، وتأهيل النخب المحلية والوطنية. ذلك أن الحزب الديمقراطي الحقيقي لا يقتصر دوره على تقديم المرشحين أو إدارة الحملات الانتخابية، وإنما يمتد إلى صناعة الثقافة السياسية، وإنتاج النخب القادرة على فهم التحولات المجتمعية والدستورية، وعلى اقتراح السياسات العمومية الملائمة. ومن هنا تبرز أهمية مراكز التفكير الحزبي، والبرامج التكوينية الداخلية، والانفتاح على الخبرات الأكاديمية والمجتمع المدني، بوصفها روافع أساسية لتجاوز الارتجال والضعف البرامجي. كما أن إعطاء مضمون عملي للدعم العمومي في مجالات البحث والتكوين والدراسات يمكن أن يساهم في تحويل الحزب إلى فضاء منتج للمعرفة السياسية، بدل أن يظل مجرد إطار تنظيمي محدود الأفق.

أما الآلية الثالثة فتتجسد في **ربط الفعل الحزبي بالمجال الترابي وبالديمقراطية المحلية .** فالديمقراطية لا تُبنى فقط في المركز، بل أيضا داخل الجماعات الترابية حيث تتقاطع المشاركة والتمثيل والخدمات العمومية. وقد بينت تقارير **International IDEA** حول تقييم الديمقراطية المحلية في المغرب أن تحسين هذا المستوى من الديمقراطية يقتضي تعزيز التخطيط الاستراتيجي، والتنسيق بين الفاعلين المحليين، وتفعيل المشاركة والحوكمة الجيدة داخل المجالس والجماعات[11]. وهذا يفتح أمام النخب الحزبية مجالا أساسيا لإعادة بناء حضورها من خلال القرب، والإنجاز، وربط الخطاب السياسي بالحاجات الفعلية للمواطنين في المجال الترابي. فالنخبة الحزبية التي تعجز عن التموقع داخل المجالس المحلية والجهوية بصورة فعالة، أو عن ترجمة برامجها إلى ممارسات تنموية وخدمية ملموسة، تفقد جزءا كبيرا من مشروعيتها التمثيلية. لذلك، فإن استعادة الأحزاب لدورها في البناء الديمقراطي يمر، في جزء مهم منه، عبر تقوية حضورها الترابي، وتأهيل نخبها المحلية، وربط المساءلة السياسية بالنتائج الميدانية التي يشعر بها المواطن في حياته اليومية.

[24] المحكمة الدستورية. (2021). القرار رقم 117.21 .

وتتمثل الآلية الرابعة في **ترسيخ الشفافية والمساءلة والانفتاح** .فالثقة في الأحزاب لن تستعاد من دون ممارسات واضحة في التمويل والتدبير والاختيار والتواصل مع المواطنين. وتؤكد مراجعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الحكومة المنفتحة في المغرب أن الشفافية والمشاركة والمساءلة ليست مجرد شعارات معيارية، بل أدوات عملية لتحسين جودة السياسات العمومية والخدمات، ولمعالجة أزمة الثقة في المؤسسات[12]. كما أن بناء ثقافة انفتاح داخل الأحزاب نفسها، من خلال التشاور المنتظم، والانفتاح على المجتمع المدني، والاستفادة من الأدوات الرقمية، وتطوير قنوات التواصل مع المواطنين، يمكن أن يساهم في تقوية حضورها داخل المجتمع وفي جعلها أكثر استجابة للتحولات الاجتماعية والثقافية. وبذلك، فإن الانفتاح لا ينبغي أن يفهم فقط بوصفه مقتضى حكوميا أو إداريا، بل كذلك كشرط لإعادة بناء الفعل الحزبي على أسس أكثر تفاعلية وقربا من المجتمع[25].

وتتمثل الآلية الخامسة في **تجديد النخبة الحزبية وربطها بالمعرفة والنتائج** .فالنخبة الحزبية، حتى تؤدي وظيفتها في البناء الديمقراطي، تحتاج إلى تجديد مستمر في الأجيال، وفي الكفاءات، وفي أنماط التفكير والعمل، وإلى تجاوز منطق النخب المغلقة أو المعاد إنتاجها داخليا إلى منطق النخب القادرة على التواصل مع المجتمع وفهم تحولات الدولة والاقتصاد والثقافة. ومن ثم، فإن مساهمة النخب السياسية الحزبية في البناء الديمقراطي بالمغرب ليست مستحيلة ولا متحققة بصورة مكتملة؛ إنها عملية مفتوحة تتوقف على مدى نجاح الأحزاب في الانتقال من التعدد الشكلي إلى التنافس الديمقراطي الحقيقي، ومن شرعية النص إلى فعالية الممارسة، ومن إنتاج النخب المغلقة إلى إنتاج نخب كفؤة ومتجددة وقريبة من المجتمع. وبهذا المعنى، فإن إعادة تأهيل النخبة الحزبية ليست فقط مسألة تنظيمية داخلية، بل رهان وطني يرتبط بقدرة المغرب على بناء ديمقراطية فعالة ومستقرة ومجتمع سياسي أكثر حيوية[26].

[25] International IDEA. (2008/2009). *Local Democracy Assessment in Morocco*.
[26] OECD. (2015). *Open Government in Morocco*.

خاتمة:

خلص هذا البحث إلى أن دراسة النخبة السياسية الحزبية في المغرب لا يمكن اختزالها في بعدها التنظيمي أو القانوني الضيق، ولا في مجرد تتبع حضور الأحزاب داخل المؤسسات المنتخبة، وإنما تقتضي النظر إليها بوصفها مدخلًا أساسيا لفهم طبيعة البناء الديمقراطي ذاته، من حيث شروطه، وحدوده، وإمكانات تطوره. فالنخب الحزبية ليست مجرد فاعل من بين فاعلين داخل النسق السياسي، بل تمثل، من حيث المبدأ، الحلقة التي يفترض أن تصل بين الدولة والمجتمع، وبين النص الدستوري والممارسة السياسية، وبين الانتظارات الاجتماعية وآليات التعبير المؤسساتي عنها. ومن ثم، فإن مساءلة موقع هذه النخب داخل التجربة المغربية تفضي بالضرورة إلى مساءلة مدى نجاعة الأحزاب السياسية في أداء وظائفها الدستورية، وقدرتها على التحول من مجرد هياكل قانونية قائمة إلى مؤسسات وسيطة فاعلة تسهم فعلا في ترسيخ البناء الديمقراطي.

وقد أبانت الدراسة، في مستوى أول، أن التأطير الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية بالمغرب يعكس تطورا مهما في تصور الدولة لوظيفة الحزب السياسي، لاسيما مع ما كرسه دستور 2011 من اعتراف صريح بدور الأحزاب في التأطير السياسي، والتعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة على أساس التعددية والتناوب بالوسائل الديمقراطية. كما أن القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية جاء بمجموعة من المقتضيات التي تضبط شروط التأسيس والتنظيم والتسيير والتمويل والمراقبة، وتربط الشرعية القانونية للأحزاب بمدى احترامها لمبادئ الديمقراطية الداخلية والحكامة والشفافية. وهو ما يعني أن المشرع المغربي لم يعد ينظر إلى الحزب باعتباره مجرد إطار انتخابي، بل بوصفه مؤسسة دستورية تضطلع بوظائف مركزية في بناء دولة الحق والقانون.

غير أن البحث أظهر، في المقابل، أن هذا التقدم على مستوى النصوص لا ينعكس دائما بنفس الدرجة على مستوى الممارسة. فجدلية النص القانوني والبناء الديمقراطي في الحالة المغربية تبرز بوضوح أن توفر قواعد دستورية وتنظيمية متقدمة لا يكفي وحده لإنتاج حياة حزبية قوية وفعالة، ما لم تقترن هذه النصوص بإرادة سياسية وتنظيمية قادرة على تفعيلها وتحويلها إلى ممارسة يومية. فالأزمة التي تعرفها النخب السياسية الحزبية لا تتجلى فقط في وجود بعض الاختلالات التقنية أو التنظيمية، بل تمتد إلى عمق الوظائف التي يفترض أن تقوم بها الأحزاب داخل المجتمع، وعلى رأسها التأطير، والوساطة، وتجديد النخب،

وإنتاج البدائل، وبناء الثقة العامة. ومن هنا يتضح أن الإشكال المركزي لا يكمن في غياب النص، بل في محدودية القدرة على تنزيله سياسيا ومؤسساتيا ومجتمعيا.

كما بينت الدراسة أن النخب السياسية الحزبية، من حيث المبدأ، تظل مؤهلة للقيام بأدوار محورية في تحقيق البناء الديمقراطي. فهي تضطلع بوظيفة التأطير السياسي، من خلال تكوين المواطنين وتعزيز وعيهم بالشأن العام؛ وتقوم بوظيفة الوساطة والتمثيل عبر نقل المطالب الاجتماعية إلى المؤسسات؛ كما يفترض فيها أن تكون فضاء لإنتاج النخب وتجديدها وإعداد الكفاءات القادرة على تحمل المسؤولية العامة. وإلى جانب ذلك، فإن الحزب السياسي مطالب بإغناء النقاش العمومي، وصياغة البدائل والسياسات، وتقديم برامج قادرة على الاستجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لكن هذه الوظائف، على أهميتها، لا تكتسب معناها الحقيقي إلا حين ترتبط بفعالية تنظيمية ومصداقية مجتمعية واستقلالية نسبية في المبادرة والاقتراح.

وفي هذا الإطار، كشفت الدراسة أن واقع النخب الحزبية في المغرب ما يزال محكوما بجملة من الإكراهات البنيوية التي تحد من مساهمتها الكاملة في البناء الديمقراطي. ويتمثل أول هذه الإكراهات في ضعف الفاعلية الحزبية داخل النسق السياسي العام، حيث لا تعني التعددية العددية، في حد ذاتها، وجود تنافس سياسي فعلي أو وساطة حزبية قوية. بل إن كثرة التنظيمات، إذا لم تقترن بوضوح البرامج واستقلالية القرار وتجديد القيادات، قد تتحول إلى عامل تشتيت وإضعاف بدل أن تكون مصدر غنى ديمقراطي. كما أن محدودية قدرة بعض الأحزاب على بلورة مواقف مستقلة وعلى اختراق المجتمع تعمق من أزمة الوساطة، وتجعل حضورها أقرب إلى الحضور الانتخابي الموسمي منه إلى الفعل التأطيري المستمر.

ويتمثل الإكراه الثاني في أزمة الثقة التي تمس علاقة الأحزاب بالمجتمع، ولا سيما بفئة الشباب. فالصورة التي باتت تتشكل لدى قطاعات واسعة من المواطنين عن الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات تظهر في الفترات الانتخابية ثم تغيب بعدها، أو تقدم وعودا لا تجد طريقها إلى الإنجاز، ساهمت في تراجع المصداقية السياسية للأحزاب وفي إضعاف قدرتها على الاستقطاب والتعبئة. ويزداد هذا الوضع تعقيدا حين يقترن بضعف الديمقراطية الداخلية، وبإعادة إنتاج نفس الوجوه والقيادات، وباستمرار بعض مظاهر المحسوبية والانغلاق التنظيمي. وهكذا تصبح أزمة النخبة الحزبية في جوهرها أزمة تمثيل وتأطير وتجديد، وليست فقط أزمة صورة أو تواصل.

كما أظهر البحث أن إحدى أخطر المعضلات التي تواجه النخب الحزبية تتمثل في ضعف القدرة على إنتاج نخب جديدة قادرة على مواكبة التحولات المجتمعية. فالحزب الذي يعجز عن تجديد أجياله السياسية، وعن استقطاب الكفاءات، وعن تحويل الانتماء الحزبي إلى مسار للتكوين والترقية السياسية المؤطرة، يفقد تدريجيا وظيفته التاريخية في إعادة إنتاج النخبة على أسس الديمقراطية والاستحقاق. ومتى تعطلت هذه الوظيفة، تحولت الأحزاب إلى هياكل مكرورة تعيد إنتاج نفسها دون أن تعيد إنتاج السياسة في معناها النبيل، وهو ما ينعكس سلبا على جودة التمثيل، وعلى فعالية المؤسسات، وعلى صورة الديمقراطية نفسها في الوعي المجتمعي.

ومع ذلك، فإن البحث لم ينته إلى نتيجة تشاؤمية مفادها عجز النخب الحزبية المطلق عن الإسهام في البناء الديمقراطي، بل خلص إلى أن إمكانات الإصلاح ما تزال قائمة، شريطة إعادة ترتيب الأولويات والانتقال من منطق الشرعية الشكلية إلى منطق الفعالية الحقيقية. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى ترسيخ الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب، ليس فقط على مستوى النصوص، بل على مستوى الممارسة الفعلية في اختيار القيادات، وتوزيع المسؤوليات، وتدبير الخلافات، وتزكية المرشحين. كما أن ربط الدعم العمومي المخصص للأحزاب بوظائف البحث والتكوين والتأطير وإنتاج البدائل يمكن أن يساهم في تحويل الحزب إلى مؤسسة منتجة للمعرفة والخبرة، بدل أن يبقى مجرد جهاز انتخابي ظرفي.

ومن جهة أخرى، فإن إعادة الاعتبار لوظيفة التأطير السياسي تظل شرطا حاسما لإعادة بناء الثقة بين الأحزاب والمجتمع. فالبناء الديمقراطي لا يتحقق فقط عبر الانتخابات الدورية، وإنما يحتاج إلى مواطنين فاعلين، وإلى نخب حزبية قادرة على التواصل الدائم، والإنصات للمطالب، والتفاعل مع التحولات، وتأطير النقاش العمومي على أسس عقلانية ومؤسساتية. كما أن توجيه الفعل الحزبي نحو المجال الترابي والديمقراطية المحلية يشكل مدخلا أساسيا لتقوية الحضور الميداني للأحزاب، وتمكينها من الاندماج الفعلي في قضايا المواطنين اليومية، وجعلها أكثر التصاقا بالانتظارات الاجتماعية وأكثر قدرة على إنتاج الوساطة الفعلية.

وعليه، فإن الجواب عن الإشكالية المركزية للبحث يظل جوابا مركبا لا يحتمل الاختزال. فالنخبة السياسية الحزبية في المغرب ساهمت، بلا شك، في ترسيخ بعض مظاهر الممارسة الديمقراطية من خلال الأدوار التي يقرها لها الدستور والقانون، ومن خلال حضورها داخل المؤسسات وآليات المشاركة والتمثيل. غير أن هذه المساهمة ظلت، في كثير من الأحيان، محدودة أو جزئية، بسبب ثقل الإكراهات البنيوية

والمؤسساتية والتنظيمية والمجتمعية التي ما تزال تعيق تحول الأحزاب إلى فاعل ديمقراطي مكتمل الوظائف. ومن ثم، فإن بناء الديمقراطية في المغرب لا يرتبط فقط بوجود أحزاب سياسية من الناحية الشكلية، بل بوجود نخب حزبية متجددة، ذات كفاءة ومصداقية، قادرة على تأهيل المجتمع سياسيا، وإنتاج البدائل، وربط الشرعية القانونية بالمشروعية المجتمعية.

وفي المحصلة النهائية، يمكن القول إن مستقبل البناء الديمقراطي بالمغرب يظل رهينا، إلى حد بعيد، بمستقبل النخبة السياسية الحزبية نفسها: إما أن تنجح في مراجعة ذاتها، وتجديد آليات اشتغالها، وتجاوز أعطابها التنظيمية والوظيفية، فتتحول إلى قوة اقتراح ووساطة وتأطير حقيقية؛ وإما أن تستمر في الدوران داخل حدود الشرعية الشكلية، بما يفضي إلى مزيد من التباعد بينها وبين المجتمع، ومزيد من إضعاف قنوات المشاركة السياسية التقليدية. لذلك، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن فقط في إصلاح الأحزاب بوصفها تنظيمات قانونية، بل في إعادة بناء الوظيفة السياسية للنخبة الحزبية على أسس الديمقراطية الداخلية، والنجاعة المؤسساتية، والتجدد الفكري، والالتصاق بالمجتمع. وعندئذ فقط يمكن للأحزاب أن تستعيد مكانتها بوصفها أحد أعمدة البناء الديمقراطي، لا مجرد فاعل دستوري محكوم بمنطق النص دون أثر كاف في الواقع.

لائحة المراجع:

- أقفلي، حماني .(2002) .السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية .مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث.
- استاتي زين الدين، الحبيب. (2020). الأحزاب السياسية في المغرب ومأزق التوترات الاجتماعية الجديدة .سياسات عربية، .(46)
- المحكمة الدستورية .(2021) .القرار رقم 117.21 المتعلق بالدعم السنوي الإضافي المخصص للأحزاب من أجل الدراسات والأبحاث.
- المغرب .(2011) .دستور المملكة المغربية لسنة 2011.
- المغرب. الأمانة العامة للحكومة. (2023، 29 نوفمبر) .القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.
- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية. (2011، يوليوز) .تصورات الشباب في المغرب: الأحزاب السياسية والإصلاحات.
- المقداد، محمد أحمد .(2026–2025) .النخب والتنمية السياسية (ملف رقم 6). كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة آل البيت.
- السلاوي، محمد أديب .(2015) .الأحزاب المغربية.
- جرضان، سفيان. (2024). بناء العضوية بين المسار والتداعيات .لباب، .(24).

- Daadaoui, M. (2010). *Party politics and elections in Morocco*. Carnegie Papers / Sada.
- International IDEA. (2008/2009). *Local democracy assessment in Morocco*.
- International IDEA. (2026). *Morocco – The global state of democracy*.
- Madani, M., Maghraoui, D., & Zerhouni, S. (2012). *The 2011 Moroccan constitution: A critical analysis*. International IDEA.

- National Democratic Institute. (2012). *Youth perceptions in Morocco: Political parties in the wake of November 2011 elections*.
- OECD. (2015). *Open government in Morocco*.
- Zerhouni, S. (2017). *Explaining youth participation and non-participation in Morocco*.